طوابير من أبناء المسؤولين على أبواب المالية للتوظيف في الخارجية

الأمناء / خاص:

علمت صحيفة "الأمناء" بأن العشرات من أولاد المسؤولين توافدوا خلال الأيام القليلة الماضية على ديوان وزارة المالية لمقابلة الوزير لاستكمال إجراءات تعيينهم في الخارجية، وذلك عقب قرار استبدال المسؤولين الماليين في السفارات اليمنية بالخارج.

وأوضحت مصادر "الأمناء" بأن توجيهات قد صدرت بإسناد مهمة الترشيح للمتقدمين لشغل منصب المسؤول المالي بالسفارات إلى وزير المالية، مشيرةً بأن ملفات المئات من أولاد المسؤولين الشماليين مكدسة بوزارة المالية ولم يتم البت فيها حتى اللحظة.

وطبقًا للمصادر فإن معظم من يتوافدون إلى مقر وزارة المالية بالعاصمة عدن يحملون رسائل توصية من جهات رفيعة بتوظيفهم ومنحهم الأولوية باعتبارهم مؤهلين لشغل الوظائف وهم في حاجة ماسة لها بعد أن أصبح البعض منهم بحسب التوصيات نازحا في عدن ولا يمتلك أي مصدر للدخل.

توقيعان لوزارة الإدارة المحلية لسحب الأموال من البنك المركزي

عدن / الأمناء / خاص:

حصلت صحيفة "الأمناء" على مذكرة رسمية موجهة من وزارة الإدارة المحلية إلى وزير المالية سالم بن بريك، بشأن الحسابات الجارية، طرف البنك المركزي، حساب الموارد المالية العامة.

وجاء في المذكرة أن هناك حسابين جاريين طرف البنك المركزي أحدهما: موارد عامة تحصيل وإعادة التوزيع للوحدات الإدارية، والآخر: حساب جاري حوافز للقائمين على التحصيل وفيه مبالغ كبيرة يتم التصرف فيها من قبل الوزارة ومدير الحسابات (الشؤون المالية والإدارية).

وتطالب المذكرة الوزير بالتوجيه إلى البنك المركزي باعتماد توقيع وزارة الإدارة المحلية على المبالغ المسحوبة على الحسابين، والمحصل منها، حتى تتمكن الوزارة من إعادة تنظيمها سواء كان توريدًا أو صرفًا بما يخدم المصلحة العامة.

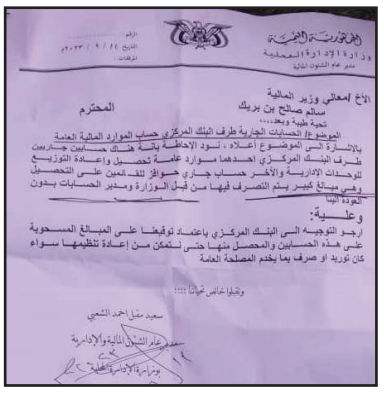

حرمان الجنوبيين من المنح والوظائف.. حرب طائفية محملة بالكراهية

الأمناء/ خاص:

مثّل حرمان الجنوبيين من الوظائف، بما في ذلك في المواقع الاستراتيجية والقيادية، أحد صنوف الاستهداف الذي شنته قوى الاحتلال اليمنية.

ويندرج هذا الاستهداف الخطير، في إطار حرب طائفية بشعة فضحت حجم المؤامرة المثارة ضد الجنوب من قِبل قوى الإرهاب اليمنية منذ فرض ما تعرف بالوحدة المشؤومة بقوة السلاح في تسعينيات القرن الماضي.

هذا الاستهداف المشبوه جرّف مؤسسات الجنوب من الكفاءات الوطنية التي لم تجد مكانا ولم تُتح لها فرصة خدمة الوطن وشعبه وتحقيق تطلعاته.

واستمرارًا لهذا العدوان النفسي والسياسي، تجلت أحدث صنوف التضييق على الجنوبيين، في حجم مهول من التجاوزات في إصدار درجات وظيفية عُليا لقياديين في عدد من مؤسسات الدولة بالمخالفة للقانون.

وفي مواجهة هذا الاستهداف الطائفي البغيض، يقف المجلس الانتقالي بالمرصاد لأي محاولة تستهدف تهميش حضور الجنوبيين، ويضع ضمن استراتيجيته الوطنية سياسات تمكين الجنوبيين.

وفي اجتماع هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، برئاسة اللواء أحمد سعيد بن بريك نائب رئيس المجلس، شهدت الهيئة الوقوف على التجاوزات في إصدار درجات وظيفية عُليا لقياديين في عدد من مؤسسات الدولة بالمخالفة للقانون.

المجلس الانتقالي طالب مجلس القيادة الرئاسي، بتحمل مسؤوليته في هذا الجانب ووقف تلك التجاوزات، والتي يمثل استمرارها تكريسا للفساد والعبث بالمال العام، في ظل الحاجة الملحة للإصلاح المالي، والاتجاه نحو التقشف، لتخفيف الأعباء التي يتحملها المواطن في حياته المعيشية.

وشددت الهيئة، على ضرورة وقف التصرفات الانفرادية ذات الطابع السياسي في تشكيل المجالس الطبية والأكاديمية، والعمل بالتوافق الذي يجسد الواقع الحقيقي لعدد المحافظات والمديريات المحررة، ووقف استمرارية التفرد واللامبالاة والعبث في توزيع المنح الدراسية، دون الالتزام بالمعايير المحددة للابتعاث، وتجييرها في خدمة اتجاهات ومناطق معينة، على حساب المستحقين لها من أبناء الجنوب.

في الوقت نفسه، أكدت الهيئة ضرورة وضع آلية محددة وواضحة لصرف مرتبات الموظفين عبر البنوك، تضمن وصولها بسهولة ويسر للموظفين في جميع المديريات، بموعدها دون أي عراقيل، وكذا الإسراع في إعداد وإقرار قوانين النظام المالي المحدد للحد الأدنى للأجور والمعاشات التقاعدية، وضرورة توافقها مع متطلبات الحد الأدنى للعيش الكريم للمواطن.

خارطة الإنقاذ التي وضعها المجلس الانتقالي، يُقدمها أمام المعنيين بالأمر، في مسعى واضح وصريح للمحافظة على حق الجنوبيين في الوظائف والمنح.

وتشكل هذه الخارطة، التي تحمل رؤية متكاملة، تصديا لمحاولة حرمان الجنوبيين من حقوقهم، وغرس أطر التهميش من قبل قوى الاحتلال المعادية والجاثمة على الوطن ومؤسساته.

ويمكن القول: إن هذا الاستهداف ينم عن حجم كبير من الكراهية للجنوبيين، ويعكس مدى ضراوة الحرب التي يتعرض لها الوطن، وهو ما يتصدى له المجلس الانتقالي المكلف والمفوّض من قِبل شعبه بحماية تطلعاته.

فهلوة العيسي.. بين محاربة الفساد سياسيا وصناعته رياضيا

الأمناء/ نيوزيمن/ عمار علي أحمد:

من السياسية إلى الرياضة.. ظهر رجل الأعمال النافذ/ أحمد العيسي على رأس أهم الأحداث التي شهدتها اليمن خلال الأيام الماضية بمشهدين متناقضين بين دور المعارض للفساد والعبث والفشل، وبين دور المتهم بصناعته.

المشهد الأول والذي لا يزال مستمراً، يتعلق بالأزمة الدائرة حول اتفاقية الاتصالات التي أبرمتها الحكومة مؤخراً مع شركة إماراتية، والمعارضة الشديدة لها من قبل أطراف سياسية على رأسها جماعة الإخوان وشخصيات نافذة يتقدمها العيسي، الذي كان أول من أثار القضية، واتهم الحكومة بأنها تبرم "صفقة لبيع قطاع الاتصالات".

إثارة العيسي للاتفاقية وهذا الاتهام جاء في سياق مقابلات تلفزيونية وجه فيها جملة من الاتهامات للحكومة ومعين في عدة ملفات من بينها الكهرباء والنفط لاقت صدى لدى البرلمان الذي شكل رئيسه سلطان البركاني لجنة تحقيق من أعضاء البرلمان بما قاله العيسي.

تقرير اللجنة، الذي تضمن توصيات عديدة على رأسها إلغاء الاتفاقية، تحول لاحقاً إلى أزمة بين الحكومة والبرلمان، بعد الاعتراض الذي أبداه رئيس الحكومة على لغة ومفردات التقرير ورسالة رئيس البرلمان التي أرفقت مع التقرير ووجهت إليه، في حين يطالب أعضاء بالبرلمان بسحب الثقة عن الحكومة.

وبات العيسي يخوض صراعاً بشكل واضح يهدف إلى إسقاط الحكومة ورئيسها معين عبدالملك، دفعه إلى كسر عادته في تجنب الظهور إعلامياً بلقاءات تلفزيونية لمهاجمتها، مع محاولته النفي بشكل قاطع أن يكون ذلك انتقاماً لتقليص نفوذه أو فقدانه لبعض المصالح والامتيازات، بل إن الرجل يؤكد بأن دافعه "المصلحة الوطنية" ووقف الفساد والعبث الذي يمارسه معين وحكومته، كما يقول.

هذا المشهد السياسي الذي يمارس فيه العيسي دور المعارضة في وجه معين ضد الفساد والفشل والعبث، انعكس تماماً خلال اليومين الماضيين بمشهد رياضي حل فيه العيسي في دور معين، وكرر خصومه ما يردده بحق الأخير.

حيث شهد الوسط الرياضي، أحداثاً ومواقف ساخنة جراء فرض العيسي عقد اجتماع استثنائي للجمعية العمومية لاتحاد كرة القدم الذي يترأسه الرجل منذ ما يزيد عن 18 عاماً، والمعارضة القوية لهذا الإجراء من قبل أبرز الأندية اليمنية التي قاطعت الاجتماع.

حيث قاطعت كل من أندية صنعاء وعدن التي تعد أبرز الأندية الرياضية في اليمن هذا الاجتماع، ببيانات صادرة عنها احتجاجاً على الإدارة الفاشلة للعيسي ورفضه استبدال ممثليها في الجمعية العمومية بحسب اللوائح وإصراره على عقد اللقاء بقوام آخر اجتماع جرى عام 2014م.

تأجيل زيارة خارجية للعليمي بسبب محمد عبدالسلام

الأمناء / خاص:

علمت "الأمناء" بأن رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي قد ألغى زيارة رسمية كان من المقرر أن يقوم بها أمس الأربعاء إلى المملكة العربية السعودية.

وأكدت مصادر مطلعة بأن إلغاء العليمي زيارته الرسمية للمملكة العربية السعودية كانت عقب إبلاغه بأن وفدًا رسميًا من جماعة الحوثي برئاسة محمد عبدالسلام سوف يصل الرياض لإجراء مشاورات مع الجانب السعودي لوضع اللمسات الأخيرة لمسودة الاتفاق بين الجانبين.

وطبقًا للمصادر فقد أبلغ العليمي إلغاء زيارته للرياض لعدم رغبته بلقاء وفد جماعة الحوثي وعدم معرفته بتفاصيل ما دار خلف الكواليس لهذه المشاورات واللقاءات التي تمت بين الحوثيين والسعوديين.

العليمي: تشكيل وفد تفاوضي مشترك هو قرار بيد الرياض

عدن/ الأمناء/ خاص:

كشف مصدر مسؤول في رئاسة مجلس القيادة الرئاسي، أن رئيس المجلس رشاد العليمي أكد أكثر من مرة أن موضوع تشكيل الوفد التفاوضي هو قرار بيد الرياض وليس بيد مجلس القيادة الرئاسي.

وقال المصدر - الذي طلب عدم ذكر اسمه - إن العليمي في سياق رده على المطالبات المستمرة والمتكررة من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي بتشكيل وفد تفاوضي مشترك للحوار مع مليشيات الحوثي، كرر مرات عدة إن ما يتعلق بتشكيل الوفد ليس بيده، وإنما القرار بيد المملكة العربية السعودية.

مضيفاً أن الرياض تدير مفاوضات وحوارات عدة مع الحوثيين في كل من صنعاء ومسقط دون مشاركة أي فريق تفاوضي لا من الحكومة ولا من المجلس الانتقالي، خلافا لاتفاق ومشاورات الرياض.

وأشار المصدر إلى أن الرياض مستمرة في التفاوض والحوار مع الحوثيين، في اعتقاد منها أنها في حال توصلت إلى اتفاق نهائي مع الحوثيين، ستفرضه على الآخرين - في إشارة منه إلى الحكومة المعترف بها دوليا والمجلس الانتقالي - كأمر واقع للتوقيع عليه.

وفي سياق متصل أكد مصدر قيادي في المجلس الانتقالي الجنوبي، أن المجلس لن يقبل أو يوقع على أي حلول لم يشارك فيها من البداية، ولا يمكن التنازل عن القضية الجنوبية واستعادة دولة الجنوب كاملة السيادة.

وكان نائب رئيس المجلس الرئاسي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي اللواء عيدروس الزبيدي، قد طالب في أكثر من لقاء مع المبعوث الدولي للأمم المتحدة والمبعوث الأمريكي الإسراع في تشكيل الوفد التفاوضي المشترك.